خطة العمل 2011 / 2012

DFSA

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المنظمة المتكاملة لكافة الخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم ممارستها من خلال مركز دبي المالي العالمي، وهو منطقة حرة مالية متخصصة أنشأت في إمارة دبي.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والعمليات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية و صناديق الاستثمار الجماعية والاتجار بالسلع المستقبلية والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

رؤية سلطة دبي للخدمات المالية وأسلوبها

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دوليا ونموذجا رائدا لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسئولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الاستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

المحتويات

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية	1
بيان الرئيس التنفيذي	3
بيئة التخطيط في السلطة	7
الأهداف الاستراتيجية 2011 / 2012	19
التقدم وفقا لخطة العمل	27

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

وضعت سلطة دبي للخدمات المالية وتسعى جاهدة للحفاظ على بيئة تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والكفاءة في مركز دبي المالي العالمي. وقد فعلت ذلك عن طريق دمج معايير عالية في إطار عمل تنظيمي واضح وموجز ومرن على أساس أفضل الممارسات الدولية ذات الصلة بمركز مالى دولي حديث.

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانونيا بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- رعاية وضمان العدل والشفافية والفاعلية في صناعة الخدمات المالية (تحديدا، الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم مزاولتها) في مركز دبي المالي العالمي ؛
- تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- رعاية الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- تجنب أي سلوك من شأنه أن يسبب ضررا بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في المركز، ومنع ذلك السلوك والكشف عنه من خلال وسائل مناسبة بما في ذلك فرض العقوبات ؛
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المرتقبين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛
- نشر الوعي بتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛
- السعي لتحقيق أية أهداف أخرى حسبما يحددها حاكم دبي، من حين لآخر، بموجب قانون مركز دبي المالي العالمي.

في ممارسة صلاحياتها وأداء وظائفها ، ستأخذ سلطة دبي للخدمات المالية في الاعتبار المبادئ التوجيهية التالية :

- السعي لتحقيق أهداف مركز دبي المالي العالمي على النحو المنصوص عليه بموجب قانون دبي حيث يكون مناسبا للسلطة القيام بذلك ؛
- تشجيع تطوير مركز دبي المالي العالمي دوليا كمركز دولي مالي محترم ؛
- التعاون مع وتقديم المساعدة إلى السلطات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات القضائية الأخرى ؛
- الاقلال إلى أبعد حد من الآثار السلبية لأنشطة سلطة دبي للخدمات المالية على المنافسة في صناعة الخدمات المالية ؛
- استخدام مواردها في أنجع وسيلة ؛
- ضمان تناسب تكلفة التنظيم مع فوائده ؛
- ممارسة صلاحياتها وأداء وظائفها بطريقة شفافة ؛ و
- التوافق مع المبادئ ذات الصلة بالحوكمة المقبولة عموما .

بيان الرئيس التنفيذي

بيان الرئيس التنفيذي

تشكل هذه الوثيقة خطة عمل متكاملة لسلطة دبي للخدمات المالية للسنتين المقبلتين 2011 – 2012. كما أننا فكرنا بتوجهنا على المدى الطويل ، و على الرغم من ذلك، هذا التفكير يجب أن يكون مؤقت أكثر . لقد تعلمنا من تجربة الأزمة المالية و بطريقة شديدة كيف يمكن للعالم المالي أن يفاجئنا بسهولة.

الآثار المترتبة من الأزمة المالية هي من أهم الدوافع للتخطيط لدينا خلال هذه الفترة. لدى هذه الأزمة لا يقل عن أربعة آثار :

- تمر شركات الخدمات المالية بفترة من التوتر. وقد أثر ذلك على عدد من الشركات العاملة في المركز، ولكن نستطيع القول أن الأسوء قد مضى. وقد أثر أيضا على مستوى طلبات الترخيص الجديدة ، وبالرغم من أن هناك بعض دلائل على وجود تزايد في طلبات الترخيص إلا أنه من غير المرجح عودة المستوى العالي الذي كان في منتصف عام 2008.
- أدت الأزمة إلى المزيد من المحافظة و التنظيم الأكثر نشاطا على الصعيد الدولي ، مع التركيز بصورة أقل على انضباط السوق وعلى الشركات العاملة لأفضل المصالح الإقتصادية للمساهمين فيها. وقد أدى ذلك على وجه الخصوص، إلى نمط يدعو إلى تدخل أكثر في رقابة البيانات المالية.
- كما أدت إلى زيادة الزخم الدولي لتوليد المعايير وتنفيذها.
- وتسببت في أن تعيد سلطة مركز دبي المالي العالمي النظر في هيكلها واستراتيجيتها. مما أدى إلى تجديد التركيز على مساهمة المركز في إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ، بما في ذلك توسيع وتعميق نشاط الشركات الموجودة في المركز. كما أدى أيضا إلى إعادة التركيز على نشاط تطوير الأعمال نحو آسيا والشرق الأوسط وشمال افريقيا.

أدت الأزمة إلى إعادة تنظيم بنية المعايير الدولية. وقد اتخذت مجموعة العشرين دورا قياديا أكثر عن طريق مجلس الاستقرار المالي ، وقد أصبح مجلس الاستقرار المالي الآن المحرك الفعلي لوضع المعايير وتنفيذها. إن تسارع وتيرة وضع المعايير يجعل اقتران سلطة دبي للخدمات المالية في هذه العملية مهم. و يعني هذا أيضا زيادة في تدفق المعايير، وزيادة الضغط لتنفيذها. والأبرز هو اتفاق بازل ، بما في ذلك معايير السيولة الجديدة المرتبطة به. ومن الممكن أيضا أنه سيتم تحديث تقييم دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار برنامج تقييم النظام المالي خلال فترة خطة العمل ، حيث سيؤدي هذا إلى فرض احتياجات إضافية من الموارد.

سنحتاج أيضا إلى الاستجابة للتغيرات في التكنولوجيا ونماذج الأعمال التجارية للشركات. التغير الواضح يقع في البورصات، حيث يصبح موقعها الجغرافي أقل وضوحا كلما تم تنفيذ وظائفها عبر البرمجيات ، في حين أن المشاركين يتداولون عن بعد من خلال النظم المستندة على شبكة الانترنت ، ويمكن استخدام وسطاء عدة لجعل أعمالهم أقل وضوحا للآخرين. هذه هي التحديات التي تواجه جميع المنظمين وخصوصا المنظمين ذوي المناطق الصغيرة .

النضج المتزايد للمركز سيزيد عدد الشركات ذات الأعمال المؤسسة وفي بعض الحالات الأساسية. سيؤدي هذا إلى زيادة التحديات الرقابية على تلك الشركات ، ولا سيما إلى حد أنها تحمل مخاطر

بيانات مالية. حيث أن مركز دبي المالي العالمي ولاية مضيفة لفروع شركات أو شركات تابعة بوجود مقرها الرئيسي في مكان آخر، سيكون هناك حاجة متزايدة للانخراط في الكليات الرقابية.كما أنه من المرجح أن تؤدي زيادة النضج إلى زيادة في عدد شركات مركز دبي المالي العالمي التي لها فروع أو شركات تابعة في مكان آخر ، وهذا يعني أن سلطة دبي للخدمات المالية سوف تحتاج إلى تحمل مسؤوليات المراقب القيادي. كما يمكن أن يؤدي الاهتمام بقرارات المجموعات المالية عبر الحدود إلى زيادة استخدام المزيد من الشركات التابعة واهتمام أكبر في معاملات المجموعات الداخلية والتي قد تعطينا مسؤوليات انفرادية أكبر.

اعتمدنا في السنوات الأخيرة نهج منظم على نحو متزايد لتقييم وإدارة المخاطر. و يشمل هذا الآن تعريفا صريحا من قبل مجلس الإدارة عن المخاطر. وقد أنتج المجلس خريطة لتحمل المخاطر مفصلة مما يعكس نسبيا، تحمل محافظ للمخاطر. وسيترجم هذا إلى تكلفة عالية نسبيا من ضوابط ضد المخاطر التنظيمية. وسوف تنعكس رؤية المخاطر لدى المجلس في كتيب القوانين لدينا وكذلك أنشطتنا الرقابية والتنفيذية وفي أنشطة الترخيص.

كما يسمح النضج المتزايد للمركز من الاعتراف به كمساهم إيجابي للإقتصاد والمكانة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام. ويساعدنا هذا في المهمة المستمرة لتطوير علاقات أوثق مع نظرائنا في الإمارات العربية المتحدة، وستستمر أولوية هذه المهمة خلال فترة الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لسلطة دبي للخدمات المالية أن تكون قادرة على لعب دور في تكامل الأسواق في الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون الخليجي والمنطقة بشكل عام.

سيتبين من هذه المناقشة ومن تحاليل أكثر تفصيلامواضيع مشتركة وهي :

الجودة السعي لتحقيق أهدافنا التنظيمية في مركز ينمو مع استمرار آثار الأزمة سيتطلب منا جودة عالية في جميع وظائفنا التنظيمية والمساندة.

المشاركة الدولية كما ذكر أعلاه، يجري الآن وضع جدول الأعمال التنظيمية على المستوى الدولي، ويتوجب على سلطة دبي للخدمات المالية أن تشارك في هذا العمل ، وذلك لضمان أن يأخذ في الاعتبار المعايير المناسبة لاحتياجات السلطات القضائية كسلطتنا القضائية وضمان توفرالخبرة اللازمة لدينا لتنفيذ المعايير عند ظهورها، كل على حد سواء.

التعاون مع هيئات تنظيمية أخرى سواء داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة. نحن بحاجة و بصفة خاصة إلى تعميق علاقاتنا مع منظمين في الولايات القضائية التي يأتي منها عدد كبير من الشركات أو من المتوقع أن ينشأ منها عدد ملحوظ من الشركات.

التوقع نحن بحاجة للمضي قدما في التفكير والتنظيم لدينا، حيث نستطيع أن نقود الفكر التنظيمي في المنطقة وخارجها.

سوف تناقش هذه المواضيع والآثار المترتبة عليها في مزيد من التفاصيل في أجزاء تالية.

بيئة التخطيط في سلطة دبي للخدمات المالية

الإقتصاد

العالمي

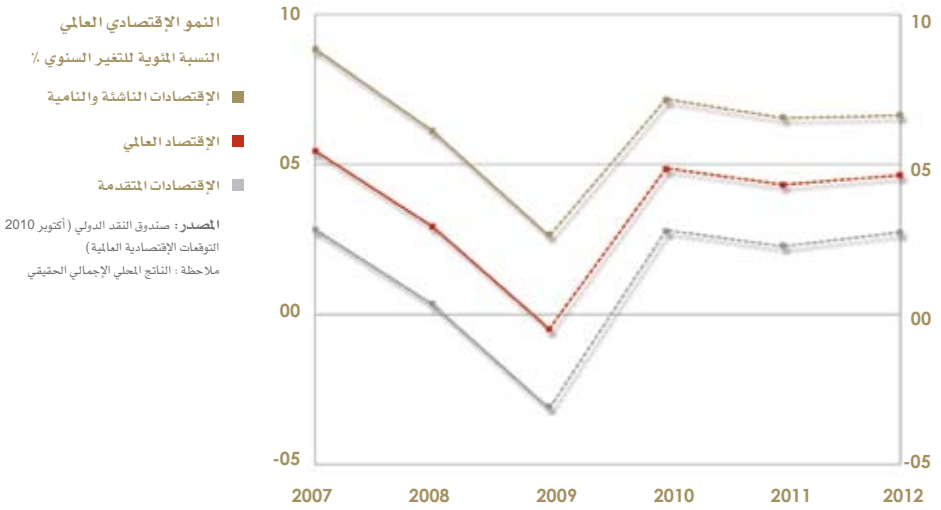

يخرج الإقتصاد العالمي من أول انكماش له منذ الحرب العالمية الثانية من جراء الأزمة المالية العالمية. إن الانتعاش هش ولا سيما في الإقتصادات المتقدمة وخصوصا في أماكن مثل أوروبا حيث تدابير التقشف تزيد وسط ارتفاع معدلات البطالة وضعف نمو الائتمان المصرفي. وتزداد أيضا المخاطر على الاستقرار المالي في ضوء استمرار المخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون في عدد من البلدان الأوروبية. هذه العوامل تشكل الجزء السلبي من المخاطر عن التوقعات التي تم تقديمها. إذ أن الأسواق الناشئة، التي تمكنت معا من تفادي الكساد في عام 2009 ، ستؤدي إلى الانتعاش الإقتصادي في السنوات المقبلة. ومن المتوقع أيضا ظهور قوة خاصة في أسواق جنوب شرق آسيا في حين أن الأسواق الأوروبية الناشئة والدول المستقلة للكومنولث من المرجح أن تتراجع. التحدي الرئيسي لعدد من إقتصادات الأسواق الناشئة هو احتواء التضخم (عادة عن طريق تشديد السياسة النقدية) بينما تحاول هذه الأسواق منع الافراط في تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل . ومن المتوقع أن تتعدل معدلات النمو العالمي في عامي 2011 و 2012 عن مستويات ما قبل الأزمة.

منطقة الخليج

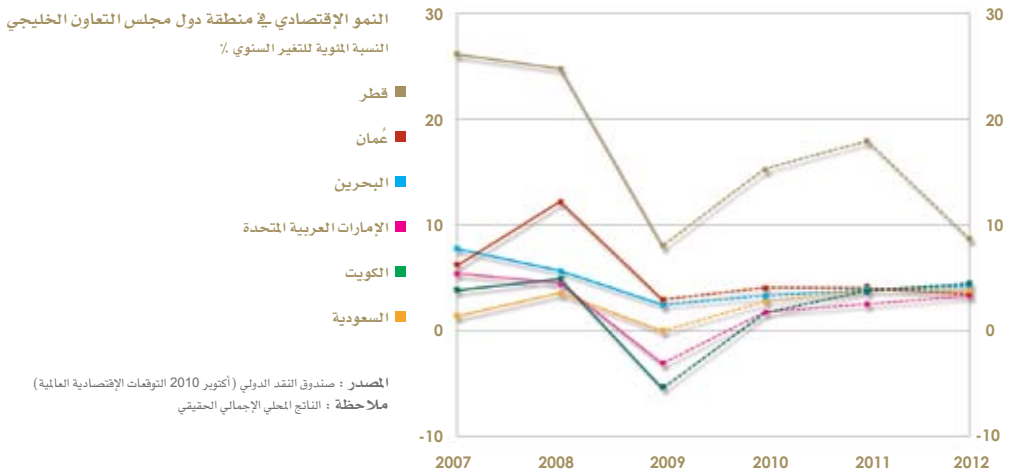

تباطئت الإقتصادات الخليجية بشكل حاد في عام 2009، مع انعدام استقرار السوق المالي العالمي الذي تبعه إفلاس بنك ليمان في سبتمبر 2008 والذي امتد تأثيره إلى المنطقة. وتركز الضعف الإقتصادي في القطاع النفطي،حيث قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتنفيذ تخفيضات عميقة في الإنتاج تبعا لتخفيضات قياسية في حصص إنتاج اوبك الرامية إلى الحد من تخفيض سعر النفط. تجنبت المنطقة انكماشا في الإنتاج حيث قامت حكومات دول الخليج بتخفيف السياسة المالية للتعويض عن انخفاض الاستهلاك والاستثمار الخاص واتخذت إجراءات فورية لتعزيز الاستقرار المالي. وزادت إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي % 0.4 في عام 2009 ومن المتوقع أن تعود إلى معدل نمو مستدام % 4.5 في عام 2010 و % 5.9 في عام 2011. وسيكون أداء قطر ملحوظا نظرا للتوسع الكبير في قدرة إنتاج الغاز.

الإمارات العربية المتحدة

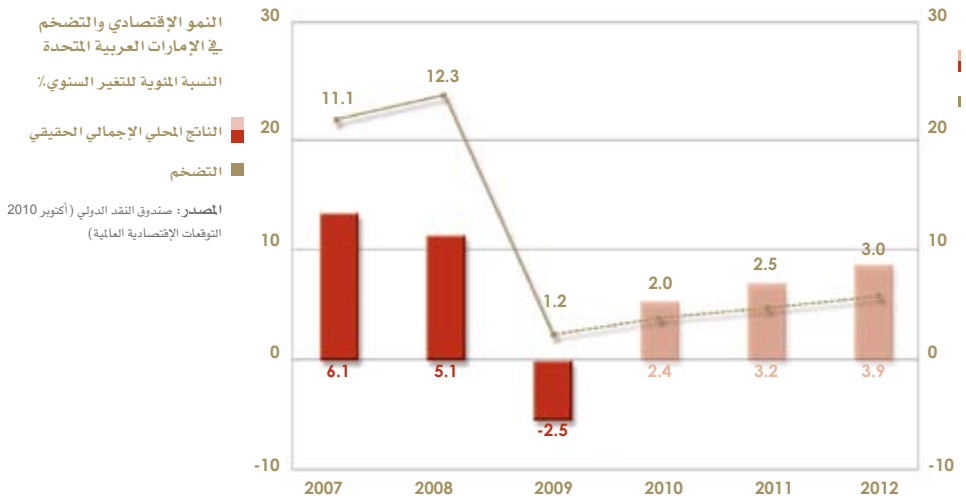

وضعت الأزمة الاقتصادية العالمية دولة الإمارات العربية المتحدة على مسار نمو أكثر استدامة. في الفترة 2003-2008 عندما كانت أسعار النفط مرتفعة إلى مستويات قياسية، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نموا إقتصاديا مرتفعا بصورة غير مستدامة ومعدلات تضخم عالية. ووصلت هذه الطفرة الإقتصادية إلى توقف مفاجئ في أواخر عام 2008 عقب إفلاس بنك ليمان. وقد خففت التدخلات الحكومية – والتي حدثت في الوقت المناسب لتعزيز الاستقرار في النظام المصرفي و تعويض الانكماش في الاستهلاك المنزلي المحلي والاستهلاك التجاري الاستثماري، خففت من آثار التقلبات المالية العالمية والإقتصادية. الظروف لم تشمل جميع أنحاء البلاد حيث كان التأثير حادا على دبي بسبب تراجع ديون الهيئات الحكومية (في غياب الثروة النفطية) و على القطاع العقاري وتعرضه المتزايد للإقتصاد العالمي بسبب جهود متنوعة مستبقة. ومن المتوقع في السنوات القادمة، أن يعود الإقتصاد الإماراتي إلى معدل نمو مستدام على المدى الطويل من ٪ 4-5 و أن تظل مستويات التضخم منخفضة.

التطورات التنظيمية

ردا على الأزمة المالية العالمية، أنشأ المجتمع المالي الدولي مجلس الاستقرار المالي لمعالجة نقاط الضعف ووضع وتنفيذ سياسات تنظيمية ورقابية قوية وغيرها من السياسات في مصلحة الاستقرار المالي.

وقدم مجلس الاستقرار المالي برنامجا رئيسيا من الإصلاحات المالية على أساس مبادئ واضحة وجداول زمنية للتنفيذ، تم تصميمها لمنع حدوث أزمة مالية بهذا الحجم مرة أخرى.

عضوية مجلس الاستقرار المالي

هيئات وضع المعايير الدولية والمجموعات الأخرى	المنظمات الدولية	أعضاء الولاية القضائية
المجموعة العشرين *	بنك التسويات الدولية	لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف (المصرفي)
اسبانيا	البنك المركزي الأوروبي	الرابطة الدولية لمراقبي التأمين (التأمين)
هونج كونج	صندوق النقد الدولي	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (الأوراق المالية)
هولندا	المفوضية الأوروبية	الهيئة الدولية لمعايير المحاسبة (المحاسبة)
سنغافوره	منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	لجنة نظم الدفع والتسوية (الدفع والتسوية)
سويسرا	البنك الدولي	لجنة النظام المالي العالمي (استقرار السوق)

*لايشمل الإتحاد الأوروبي

وقد تم بالفعل تحقيق إصلاح كبير من خلال وضع معايير تنظيمية جديدة من قبل الهيئات الدولية لوضع المعايير. وتشمل هذه الهيئات : لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف ، والرابطة الدولية لمراقبي التأمين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية. ومع ذلك، فإن الكثيرمن وضع السياسات لا يزال جاريا، كما أن تنفيذ مجموعة كاملة من الإصلاحات الضرورية سيستغرق وقتا طويلا.

تماشيا مع التزامها بالمعايير الدولية، يتوقع من سلطة دبي للخدمات المالية تنفيذ تلك الإصلاحات التي لها صلة بها. الإصلاحات التي متوقع الإنتهاء منها في 2011 - 2012،وتعتبر الأكثر أهمية لسلطة دبي للخدمات المالية موجزة في أجزاء خطة العمل التالية. وسوف يتأثر الجدول الزمني للتنفيذ مع احتمال إجراء استعراض برنامج تقييم القطاع المالي في الإمارات العربية المتحدة خلال فترة خطة العمل هذه، ولم يتحدد موعدا لهذا في وقت كتابة هذه الخطة.

قبل التعامل مع المعايير الجديدة، هناك نوعان من التطورات الأخرى التي ينبغي أن تلاحظ. العديد من الحكومات فرضت ضرائب مصرفية من نوع أو آخر وبصورة أعم التهرب الضريبي وتجنب الخدمات المالية. ولأن هذه التطورات قد تتيح فرصا لمركز دبي المالي العالمي، من المهم أن تظل ممارسات الشركات في المركز ضمن حدود القانون، وقد تحتاج السلطة إلى إيلاء اهتمام خاص للمحاسبة وحفظ السجلات.

المبادئ الأساسية

المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية

في وقت سابق من هذا العام، نشرت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية المبادئ المنقحة على أساس الدروس المستفادة من الأزمة المالية الأخيرة والتغييرات اللاحقة في البيئة التنظيمية. وتشمل هذه ثمانية مبادئ جديدة تغطي مجالات محددة في السياسات مثل صناديق التحوط ووكالات التصنيف الائتماني واستقلال ورقابة المدققين ، بالإضافة إلى مجالات أوسع بما في ذلك رصد و تخفيف وإدارة المخاطر النظامية واستعراض محيط التنظيم دوريا و تجنب تضارب المصالح واختلال الحوافز والقضاء عليها وكشفها أو إدارتها. ويجري العمل حاليا على مراجعة منهجية لتعكس هذه التغيرات التي يتوقع أن تكتمل بحلول منتصف عام 2011.

كما نعتزم إجراء تقييم ذاتي لامتثالنا للمبادئ المنقحة في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بمجرد الإنتهاء من المنهجية المنقحة.

الرابطة الدولية لمراقبي التأمين

المبادئ الأساسية للتأمين لمجموعة التنسيق لدى الرابطة الدولية لمراقبي التأمين أسست لتقديم مجموعة منقحة من المبادئ الأساسية للتأمين لاعتمادها في أكتوبر 2011. وسيتم دعم المبادئ الأساسية للتأمين المنقحة وفقا للمعايير الموازية التي ستحدد المتطلبات الرئيسية التي يجب أن تنطبق على جميع الجهات المختصة وسيتم استخدامها لتقييم مراعاة كل المبادئ ا لأساسية.

لجنة بازل للرقابة المصرفية

تعتزم لجنة بازل للرقابة المصرفية مراجعة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة لدمج العديد من التقارير والتوجيهات التي أصدرتها منذ الأزمة المالية. ومن المتوقع أن تبدأ هذه المراجعة في بداية عام 2011.

متطلبات الملاءة المالية

المصرفية : إطارالعمل الثالث لبازل

سلمت مؤخرا لجنة بازل للرقابة المصرفية حزمة منقحة من معايير عالمية لرأس المال والسيولة. تقوم هذه المعايير من بين أمور أخرى، على رفع نوعية رأس المال وزيادة الحد الأدنى لرأس المال وإدخال معايير القدرة المالية والسيولة وتعزيز تراكم مصدات رأس المال.

وسيتم إدخال معايير السيولة على مراحل حيث تتحسن الظروف المالية بهدف التنفيذ الكامل بحلول بداية عام 2013. بعد هذا الوقت ستزيد معايير رأس المال في كل عام، لتصبح فعالة بشكل كامل بحلول بداية عام 2019 وسيتم تنفيذ أولى معايير السيولة في عام 2015 بعد فترة من المراقبة.

المعايير الإسلامية

بدأ مجلس الخدمات المالية الإسلامية العمل على وضع معايير السيولة ومعايير اختبارات الضغط للمؤسسات الإسلامية. لا يزال هذا العمل في مراحله المبكرة ومن غير المتوقع الاطلاع على مسودة العمل قبل عام 2011. ومع ذلك، ومن خلال مشاركتنا في الفرق العاملة ذات الصلة سوف نكون على بينة من اقتراحات مجلس الخدمات المالية الإسلامية في المراحل الأولى من تطوير المعايير. توقعاتنا تقول أن هذه المعايير سوف تكون مرآة لتلك التي وضعتها اتفاقية بازل. وبناء عليه ، ينبغي علينا أن ننسق جهودنا في تنفيذ معايير الملاءة المالية التقليدية والإسلامية حيثما أمكن ذلك.

التأمين

التزمت الرابطة الدولية لمراقبي التأمين بتطوير وضع مجموعة متماسكة من معايير وتوجيهات تقييم الملاءة المالية مع الهدف العام المتمثل في تيسير زيادة القابلية للمقارنة و تحسين التقارب على مدى طويل من الممارسات الرقابية نحو برنامج الملاءة المالية بناء على أساس المخاطر. لقد كانت هذه عملية تدريجية بسبب تنوع المعايير القائمة وصعوبة الحصول على توافق في الآراء. لا يتوقع نتائج مادية من هذه المبادرة حتى نهاية هذا العام. وفي الوقت نفسه، المتوقع من الدول الأوروبية تنفيذ الملاءة المالية الثانية حيث ربما تكون المبادئ الأساسية لدى لجنة بازل للرقابة المصرفية على أساس التعميم بحلول نهاية عام 2012. كما سنجري عمل مهم على نموذج البيانات المالية للاستثمار ووساطات التأمين و الخدمات المصرفية في عام 2011. أما بالنسبة لمراجعة نموذج البيانات المالية لأعمال التأمين فمن غير المرجح أن يبدأ ذلك حتى عام 2012، عندما يكون لدينا تنفيذ للمرحلة الثانية من الملاءة لتوجهنا.

المعايير المحاسبية

دعا قادة المجموعة العشرين هيئات المحاسبية الدولية إلى زيادة جهودها الرامية إلى تحقيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالمية بحلول يونيو 2011. يستمر التقدم في اعتماد عالمي على نطاق واسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ويجب أن نواصل مراقبة التطورات في مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال نشره للمسودات والتزامنا اتجاه المجموعة الآسيوية الاوقيانوسية لواضعي المعايير.ولكن على الأغلب أن تأثير هذه التطورات على نظام البيانات المالية لدينا سيكون من خلال واضعي معايير البيانات المالية.

المشتقات المتداولة خارج منصة البورصة

اتفق قادة مجموعة العشرين على أن يتم تداول جميع عقود المشتقات في البورصات أومنصات التداول الالكترونية حيث يكون ملائما وتصفيتها من خلال الاطراف المقابلة المركزية بحلول نهاية عام 2012.

ولدعم تنفيذ هذه الأهداف وفي مبادرة من مجلس الخدمات المالية في أبريل 2010 بقيادة فريق عمل من قبل لجنة نظم الدفع والتسوية، تم تشكيل المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والمفوضية الأوروبية لتقييم و وضع خيارات السياسة لتشجيع زيادة استخدام منتجات موحدة ولتطوير عملية واضحة لتنفيذ التداول والمقاصة على الصعيد العالمي أو متطلبات التداول الالكترونية. كما شكلت المنظمة الدولية للأوراق المالية مؤخرا فرقة عمل معنية بتنظيم المشتقات المتداولة خارج منصة البورصة.

وافق مجلس الاستقرار المالي في أكتوبر على تقرير يحتوى على توصيات لزيادة التوحيد القياسي للمنتجات و ضرورة التصفية من خلال الاطراف المقابلة المركزية ، والتداول في البورصات أو المنصات الالكترونية (عند الاقتضاء) وتقديم تقارير عن المعاملات إلى وكالات التداول .

ترفع معايير بازل الجديدة من متطلبات رأس المال للمشتقات المتداولة خارج منصة البورصة وتقدم حوافز رأس المال للبنوك لاستخدام الاطراف المقابلة المركزية للمشتقات المتداولة خارج منصة البورصة.

وكالات التصنيف الائتماني

تجري المبادرات لتعزيز الرقابة على وكالات التصنيف الائتماني. وقد أسست المنظمة الدولية للأوراق المالية مؤخرا مبدأ أساسي جديد يتطلب من وكالات التصنيف الائتماني التي يتم استخدام تقييمها لأغراض تنظيمية ،وذلك لتكون خاضعة للتسجيل والمراقبة المستمرة. وهنالك بعض الجدل الدولي حول شكل الرقابة، حيث أعرب مجلس الخدمات المالية عن النهج المتباين في مختلف أنحاء العالم. وسنحتاج للنظر في تنظيم وكالات التصنيف الائتماني ولكن سيكون من المستحسن السماح ببعض الوقت حتى يستقر الوضع الدولي.

كما حد مجلس الخدمات المالية مؤخرا من الاعتماد على المبادئ من قبل المنظمين والمؤسسات المالية على وكالات التصنيف الائتماني ، التي تعتبر أنها تساهم دون قصد في عدم الاستقرار المالي. وقد تم تكليف واضعي المعايير والمنظمين من قبل مجلس الخدمات المالية بتحديد الخطوات التالية المطلوبة لترجمة المبادئ إلى نهج السياسات.

متفرقات

التطورات التنظيمية الأخرى ، مثل تلك الموجودة في ما يتعلق بالبيع على المكشوف والمنتجات المالية المهيكلة ،قد تنشأ خلال 2011 - 2012. ومع ذلك نحن لا نرى احتياج مكثف لمواردنا.

التطورات ما بعد 2011 - 2012

الرابطة الدولية لمراقبي التأمين: إطار العمل المشترك لمجموعات التأمين

وافقت اللجنة التنفيذية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين على تطوير إطار عمل مشترك لمراقبة مجموعات التأمين و مخاطرهم بطريقة أفضل على الصعيد الدولي.

تنص خطة العمل على وضع نهج لتحسين مراقبة هياكل المجموعة و مجموعة الأعمال التجارية ومزيج من المعاملات ومعاملات داخل المجموعات بهدف تحديد المخاطر و وضع الضمانات عند اللزوم. سيبين إطار العمل نوعية وكمية الاحتياجات ويوفر منصة للتعاون والتواصل الرقابي وتسهيل التنفيذ على نطاق واسع.

ومن المقرر أن تكون ورقة عمل جاهزة للتشاور في النصف الأول من عام 2011، و إطار العمل الكامل بحلول عام 2013. ومن ثمَ سيتم العمل على تقييمات مؤثرة.

بيئة مركز دبي المالي العالمي

الشركات

زاد عدد الشركات المرخصة في مركز دبي المالي العالمي خلال الأزمة المالية العالمية على الرغم من الظروف المتوترة الإقتصادية والمالية في الإمارة. ويبدو أن هذا يعكس دوره كمركز مالي للمنطقة، حيث كان الأداء الإقتصادي قوي نسبيا أثناء الأزمة. إن عدد الشركات المنسحبة من المركز كان مرتفعا في عام 2009 وظل مرتفعا في عام 2010، ولكن على الرغم من الانسحابات في السنتين الاخيرتين إلا أن الشركات المرخصة حديثا عوضت ذلك. وقد تركزت معظم عمليات الانسحاب بين الشركات الصغيرة في المنطقة. ومع نهاية عام 2010، وصل عدد الشركات المرخصة في مركز دبي المالي العالمي إلى 250 شركة، بما في ذلك7 مكاتب تمثيل.

ومن المتوقع نمو أقوى في عدد الشركات في عام 2011 ولكن الأمر ليس واضحا بالنسبة للعام 2012. إن تعزيز دور دبي كمركز مفضل لنشاطات منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ، وإدخال التحسينات على نظامنا التنظيمي (مثل مراجعة نظام الصناديق) وانعدام الثقة التنظيمية في الولايات القضائية الأخرى،بالإضافة إلى نوعية الحياة المقدمة في إمارة دبي ،كل هذه الأمور متوقع أن تؤدي إلى دعم زيادة عدد طلبات الترخيص . ومن المرجح أن التوسع في الأعداد سيكون معتدلا أكثر من فترة ما قبل الأزمة. ويتماشى هذا مع التطور المستمر للمركز.

الشركات المرخصة (عدد الانسحابات)

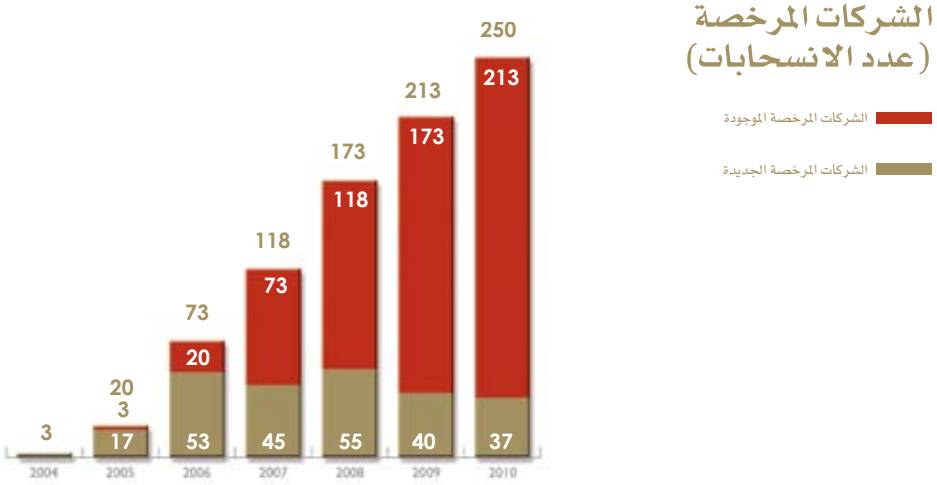

انسحاب الشركات المرخصة (العدد)

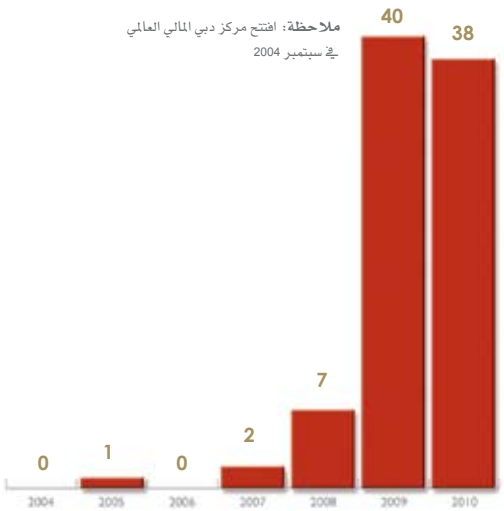

تبقى حاليا إدارة الأصول وترتيب وتقديم المشورة، هي القطاعات الأكثر شيوعا بالنسبة للشركات المالية المرخصة. وليس من المدهش، نظرا إلى الطابع الدولي لمركز دبي المالي العالمي، أن معظم الشركات المرخصة مملوكة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. وبعيدا عن دولة الإمارات العربية المتحدة،إن البلدان الرئيسية المالكة للشركات هي الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا والهند وفرنسا في هذا الترتيب. وهناك وجود قوي لدى بلدان أوروبية أخرى، خاصة من أوروبا الغربية، وهناك بعض الاختراق من آسيا. لا يوجد سوى خمس شركات من افريقيا (بما في ذلك مصر)، و واحدة من أمريكا اللاتينية.

الشركات المرخصة الجديدة حسب القطاع

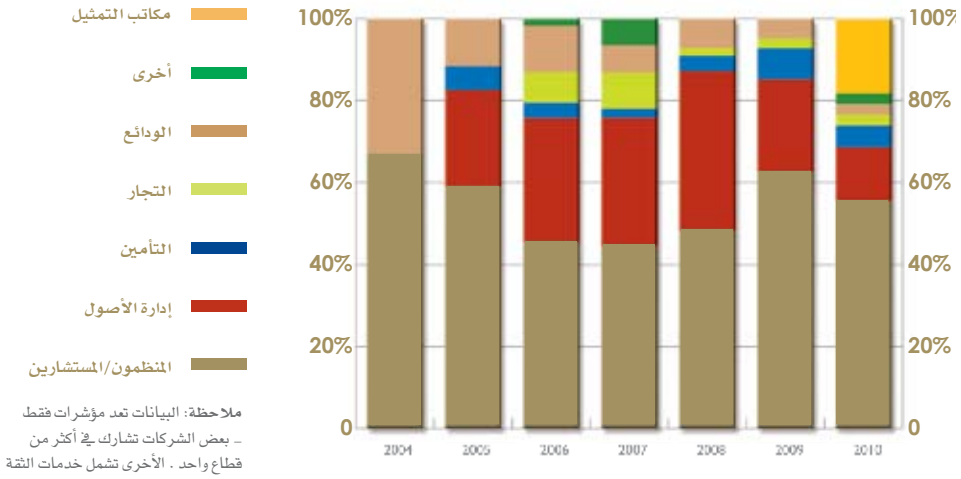

ملاحظة: البيانات تعد مؤشرات فقط – بعض الشركات تشارك في أكثر من قطاع واحد . الأخرى تشمل خدمات الثقة ومقدمي الائتمان.

الشركات المرخصة حسب الملكية (الحصة من المجموع %)

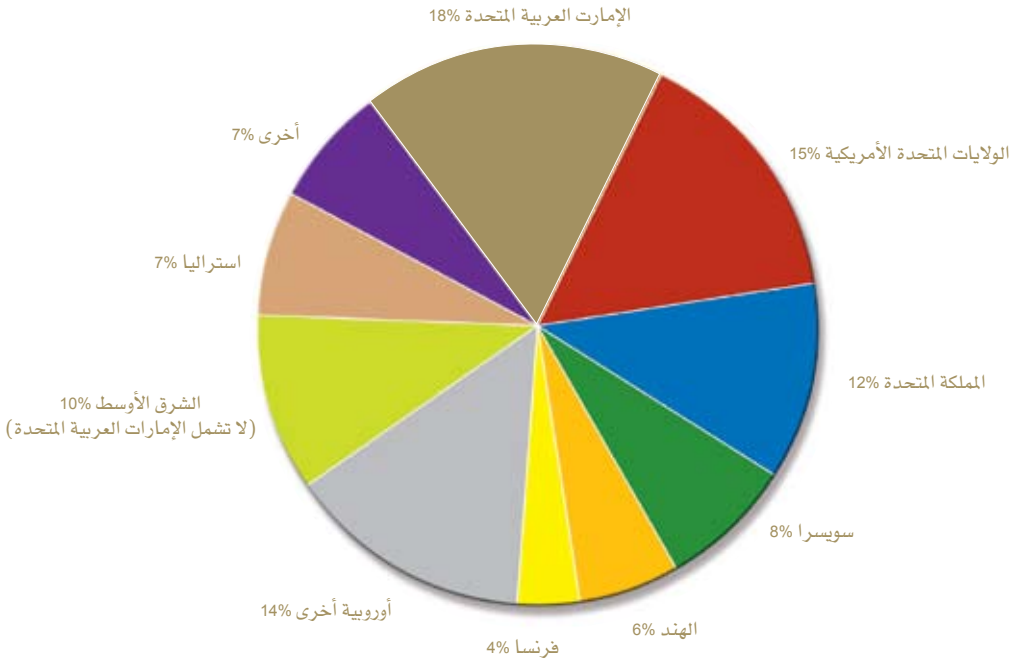

الشركات المبتدئة أي الشركات المنشأة حديثا، أو الشركات التي ليس لديها تاريخ تنظيمي سابق، تشمل ربع الشركات المرخصة. في عام 2010 ، بلغت نسبتهم 30% من جميع التراخيص الجديدة. التزايد في الشركات المبتدئة يزيد من المخاطر للمركز ويحتمل أن يؤدي في زيادة الطلب على موارد سلطة دبي للخدمات المالية.

الشركات المرخصة المبتدئة (صافي الانسحابات)

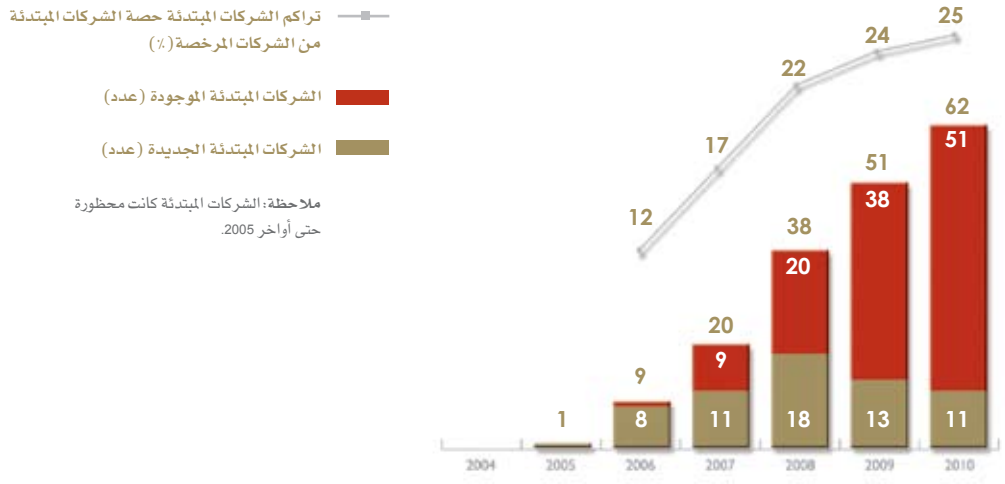

من الطبيعي أن تزيد أنشطة التحقيقات والتنفيذ مع الزيادة في أنشطة الشركات. ويمكن أيضا أن الفترة الأخيرة من الضائقة المالية أدت إلى زيادة في مستوى الممارسات الخاطئة في الشركات.

الأسواق

يشمل مركز دبي المالي العالمي بورصة ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة. بالنسبة لبورصة ناسداك دبي لا تزال التداولات عند مستويات منخفضة نسبيا. والهدف من الاستعانة بمصادر خارجية للعمليات المكتبية الخلفية للأسهم من سوق دبي المالي كان تعزيز نشاط مستثمرين التجزئة، على الرغم من ذلك لا تزال هناك شكوك.

وعلاوة على ذلك لقد أصبح التعاون بين البورصات في دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر احتمالا. ويوجد تقارير متاحة للعامة تشير إلى أنه تم التكليف بدراسة إمكانية دمج سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية. وقد أدخلت هيئة الأوراق المالية و السلع، مبادئ إلزامية لحوكمة الشركات المدرجة في هاتين البورصتين. بالإضافة إلى إمكانية رفع مستوى أسواق الدولة من خلال مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال إلى أسواق ناشئة في منتصف 2011 يمكن أن يجذب الاستثمارات الأجنبية إلى بورصات دولة الإمارات العربية المتحدة.

تتمتع بورصة دبي للطاقة بمستويات أعلى من النشاط التجاري على العقد الرئيسي لأعمالها، (منتجاتها) من النفط الخام العماني . وصلت نشاطات التداول مقاسة بالقيمة والكم والفائدة المفتوحة إلى مستويات قياسية في عام 2010. ويمكن أن يؤدي اعتماد العقد الرئيسي كمعيار تسعير لشركة نفط وطنية أخرى إلى احتمال توليد كتلة حرجة من الاهتمام في العقد وبالتالي في نشاط البورصة.

استراتيجية سلطة مركز دبي المالي العالمي

يواصل مركز دبي المالي العالمي بناء سمعته كمركز مالي رائد في المنطقة، وذلك على الرغم من التحديات التي تفرضها الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد المحلي. واستجابة لهذه التحديات، ركزت سلطة مركز دبي المالي العالمي استراتيجيتها على تطوير مساهمة المركز في تحقيق النمو الإقتصادي في دبي وعلى نطاق أوسع في الإمارات العربية المتحدة.

وتشمل العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية تعميق وتوسيع أنشطة الشركات القائمة واستقطاب شركات جديدة من الأسواق الناشئة التي تنمو بسرعة (وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والمناطق الآسيوية) وتطوير قطاعات محددة مثل إدارة الثروات والأصول. وسوف يؤثر هذا على سلطة دبي للخدمات المالية وخصوصا في تطوير علاقاتها مع الجهات التنظيمية في الولايات القضائية والتي من خلالها سترد الشركات الجديدة.

الأهداف الاستراتيجية لسلطة دبي للخدمات المالية 2011 / 2012

الأهداف الاستراتيجية 2011 / 2012

حددت سلطة دبي للخدمات المالية أربعة أهداف استراتيجية لدفع عملها على مدى العامين المقبلين. وتنقسم كل من هذه المواضيع في مناطق معينة من التركيز التي تفصل بعض الإجراءات الأكثر أهمية والمتوقع القيام بها. تتماشى هذه الإجراءات مع احتمال المخاطر في السلطة وتتبع من فهمنا للتطورات في مركز دبي المالي العالمي والخلفية الإقتصادية والتنظيمية و جدول الأعمال العالمي.

الهدف الاستراتيجي الأول : الجودة

إن السعي لتحقيق أهدافنا التنظيمية في مركز ينمو مع استمرار وجود آثار الأزمة المالية سوف يتطلب جودة عالية من جميع وظائفنا التنظيمية والمساندة. نحن بحاجة لحماية استقلالنا في العمل و القيام بجميع مسؤولياتنا التنظيمية على أعلى المستويات ، مع التركيز المناسب على المخاطر و مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالات المخاطر المحدودة لدى مجلس إدارتنا. يحتاج نظامنا التنظيمي لمواكبة التطورات الدولية و التغيرات في الأسواق المالية. إن الجمع بين استمرار النمو المتواضع في عدد من الشركات المنظمة والنضج المتزايد في الأعداد الخاضعة للتنظيم ، والحاجة لتقييم واستيعاب التغيرات الرئيسية في النظام الدولي سوف يتطلب منا توظيف واستبقاء الموظفين من ذوي الخبرة التنظيمية الكبيرة (بما في ذلك بعض الخبرة في الأسواق المالية الحالية). كما سنحتاج أيضا إلى تطوير وتحديث مهارات الموظفين الحاليين.

بعض المعايير الدولية الناشئة تتطلب مهارات غير متوفرة لدينا داخليا . وفي بعض الحالات ، قد نحتاج إلى القيام بتوظيفات مستهدفة. ولا يمكننا أن نتوقع أن يكون لدينا جميع المهارات التي قد نحتاجها ولذلك نحن بحاجة من وقت لآخر إلى الحصول على هذه المهارات من الخارج.

1. **سنعمل على ترخيص ومراقبة الهيئات الخاضعة للتنظيم على أساس قائم على المخاطر والكفاءة والفعالية**. يشكل هذا جزءا أساسيا من أنشطة أعمالنا اليومية وتحقيق أهدافنا القانونية. وكجزء من نشاطاتنا الرقابية سنعمل على إجراء عدد من الاستعراضات الموضوعية، التي من المحتمل أن تشمل مواضيع حماية المستهلك ومدى ملاءمتها وسلوك الأسواق من قبل الشركات العاملة في مجال أنشطة التداول وأعمال التخطيط للطوارئ وحوكمة الشركات. كما سنواصل فحص وتقييم نظامنا و نشاط الترخيص والرقابة ضد تصوراتنا المتغيرة للمخاطر و احتمالات المخاطر من مجلس إدارتنا.

2. **سنعمل على تطوير والمحافظة على المهارات الأساسية والمتخصصة على حد سواء.** ترتبط و بشكل مباشر نوعية التنظيم داخل المركز مع قدرات مواظفينا التنظيميون وموظفينا المساندون. حيث تحتفظ سلطة دبي بالتزام قوي للتطوير المهني المستمر للموظفين من خلال مجموعة واسعة من فرص التعليم والتدريب. وحول هذا الموضوع لايزال تطوير المهارات التنظيمية بين المواطنين يمثل أولوية. يساهم الخريجون من برنامجنا لقادة الغد التنظيميون في النمو المتزايد في موظفي السلطة كما يقدمون مساهمات ذات أهمية متزايدة. اما بالنسبة عن المهارات المتخصصة (مثل التدقيق الشرعي) التي قد لا تكون متوفرة لدينا ، فقد نحتاج للاستعانة بمصادر خارجية.

3. **سنواصل تطوير بنيتنا التحتية ولا سيما تكنولوجيا المعلومات** . سوف يتم القيام بتحسينات مستمرة على الأجهزة والبرامج لتعزيز إنتاجية وفعالية الموظفين في كل من الوظائف التنظيمية والوظائف المساندة ، وضمان استمرار مرونتها وأمنها.

4. **سنواصل مراجعتنا لكتيب القوانين** . تتم المراجعة من قبل فرق متفرقة في سلطة دبي للخدمات المالية على عناصر النظام التنظيمي لضمان التوافق مع احتمالات المخاطر والتغييرات داخل سلطة مركز دبي المالي العالمي وأفضل الممارسات التنظيمية وبطبيعة الحال المعايير الدولية. عادة ينتج عن هذه المراجعة اقتراحات لتغيير القوانين التي تديرها سلطة دبي والقواعد التي أصدرت للتشاور العام. بعض المراجعات حول المعايير الدولية مذكورة أدناه ، ولكن سيكون هناك أمور أخرى بما في ذلك مراجعة مجموعات مختلفة من القواعد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف تنسيق أفضل ومراجعة لسلطاتنا الرقابية و صلاحياتنا للتدخل ، للتحقيق ما إذا كان هناك أي قصور.

برنامج قادة الغد التنظيميون

برنامج قادة الغد التنظيميون للتدريب والتطوير هو البرنامج الرائد في سلطة دبي للخدمات المالية لتطوير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ليصبحوا منظمين في مجال الخدمات المالية. نركز على إنتاج منظمين على مستوى عالمي للانضمام لكادر الموظفين لدينا ولدعم تطوير المهارات التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة بشكل عام.

لقد أصبح لدينا ثمانية مدراء بعد تخرجهم من البرنامج، وقد اتخذوا مناصب في أقسام الرقابة و الأسواق والتنفيذ. كما رحبنا بعشرة منتسبين آخرين إلى البرنامج في عامي 2009 و 2010 وسوف نستمر بالتطوير والتوظيف في هذا البرنامج. و ستستضيف السلطة أيضا اثنين من الطلاب لبرنامج المنح الدراسية مدته شهرين في عام.

الهدف الاستراتيجي الثاني: المشاركة الدولية

يجري الآن وضع جدول الأعمال التنظيمية على مستوى دولي ، وتحتاج سلطة دبي للخدمات المالية إلى أن تشارك في هذا لضمان أن يأخذ في عين الاعتبار المعايير المناسبة لاحتياجات السلطات القضائية مثل التي لدينا ، وضمان أن تكون لدينا المعرفة لتنفيذ المعايير فور ظهورها على حد سواء. مشاركتنا في هذه العملية ، على الرغم من صغر حجمنا ، يعتمد على نوعية موظفينا ، على فكرنا الذي نمارسه و على احترامنا كمنظم موثوق وفعال. إن جدول أعمال المعاييرالدولية هو المحفز الرئيسي للمراجعات التي سنقوم بها على قواعدنا و إجراءاتنا خلال تلك الفترة.

1. **سنقوم بمراجعة قواعدنا لضمان التوافق مع المعايير الدولية المتطورة.** سيتم تخصيص موارد كبيرة من سلطة دبي للخدمات المالية لمراجعة وتنفيذ عدد من المعايير الجديدة. وسوف يكون التركيز بشكل خاص على المتطلبات الجديدة لرأس المال والسيولة من لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل ثلاثة) مع إعطاء الأولوية للأعمدة 2 و 3. كما سنقوم أيضا بمراجعة نظامنا نظرا للمبادئ الأساسية المنقحة للأوراق المالية من المنظمة الدولية للأوراق المالية ومن الرابطة الدولية لمراقبي التأمين .واعتمادا على جدول العمل الزمني في لجنة بازل للرقابة المصرفية ، قد يوجد لدينا مبادئ أساسية جديدة للقطاع المصرفي. بالإضافة إلى التطورات الهامة في المعايير يتوجب علينا النظر فيها لتشمل العمل على حوكمة الشركات (بما في ذلك الأجور) العديد من واضعي المعايير والمعايير المالية الإسلامية ، بما فيها تلك المتعلقة بالحكم الشرعي وعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية على رقابة وكالات التصنيف الائتماني .

2. **سنعمل على الحفاظ على تقييمات امتثالنا للمعايير الدولية.** سنعمل على مواكبة تقييماتنا الداخلية لأنظمتنا نظرا لمتطالبات كل من المنظمة الدولية للأوراق المالية ولجنة بازل للرقابة المصرفية. والرابطة الدولية لمراقبي التأمين وقوة المهام المالية وسيساعد ذلك على ضمان استعدادنا في حالة قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإجراء التقييم المالي للقطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة في فترة خطة العمل.

3. **سنعمل على الرصد والتواصل مع واضعي المعايير الدولية وتعزيز تطوير المعايير.** إن جداول الأعمال الدولية التنظيمية واسعة النطاق. ومع مواردنا المحدودة ستستهدف جهود مشاركتنا القضايا ذات الأهمية للجماهير المنظمة في مركز دبي المالي العالمي. وسنستمر بتواصلنا مع المنظمة الدولية للأوراق المالية ولجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين كما سنواصل مشاركتنا المكثفة مع واضعي المعايير المالية الإسلامية. حيث ستؤدي مشاركاتنا الأخيرة مع هيئات معايير المحاسبة والتدقيق ، وبالتحديد المجموعة الآسيوية الاوقيانوسية لواضعي المعايير والمنتدى الدولي للمدققين المستقلين إلى زيادة في تأثيرنا على وضع المعايير في هذه المجالات.

الهدف الاستراتيجي الثالث: التعاون مع الهيئات التنظيمية الأخرى داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد أظهرت الأزمة المالية كيف يمكن لمخاطر النظم أو المجموعات أن تعبر الحدود القضائية. يستجيب المجتمع الدولي إلى هذا من خلال زيادة التركيز على التعاون وتبادل المعلومات من خلال اجتماعات متخصصة ومن خلال آليات مشكلة مثل الكليات الرقابية. نحن بحاجة إلى أن نكون متعاونين نشيطين وفعالين ، واستعمال ذلك كوسيلة لتحقيق غايتنا لينظر إلينا كمنظم ذكي ومحترم ،حيث يكون زملائنا المنظمين سعداء بالتعامل معنا. أحد مجالات التركيز لدينا هي تطوير علاقاتنا مع منظمين من دولة الإمارات العربية المتحدة (وإلى حد ما من دول مجلس التعاون الخليجي)، وتأسيس فهم لوضع مركز دبي المالي العالمي في الإقتصاد الإماراتي ومكانتنا الخاصة في المجتمع التنظيمي في الإمارات العربية المتحدة.

1. **وسنعمل على نمو علاقاتنا مع منظمين ذات الصلة بمركز دبي المالي العالمي و الإمارات العربية المتحدة والمجتمعات التنظيمية الإقليمية.** داخل مركز دبي المالي العالمي سنواصل تطوير العلاقات الاستراتيجية مع مكتب المحافظ ومحاكم مركز دبي المالي العالمي وسلطة مركز دبي المالي العالمي.

اما خارج المركز،سيتم التركيزعلى المنظمين في الإمارات العربية المتحدة وإلى حد أقل ، المنظمين في دول مجلس التعاون الخليجي. نحن نسعى إلى تعزيز الاتصال بيننا وبين البنك المركزي في الإمارات وهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين . ومن المتوقع أن يحدث هذا عن طريق زيادة التعاون الفعال واستمرار لقاءات منتظمة مع البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما أننا سنكثف تواصلنا مع المجتمع التنظيمي ومستشاريه. نقوم بالفعل بدورات توعية مختلفة، وقد أضفنا في عام 2010 سلسلة من المقالات حول صلاحيات التنفيذ والجزاءات في سلطة دبي للخدمات المالية حيث سنواصل الاستمرار في هذه الدورات.كما أننا سنواصل المشاركة في الدورات التي تنظمها سلطة المركز والمجموعات في الصناعة.

2. **سنعمل على بناء علاقات مع المنظمين الدوليين ذوي الصلة لدعم مسؤولياتنا الرقابية.** الوجود الكثيف للفروع والشركات التابعة لها في المركز يعني أننا نحتاج إلى تكريس موارد كبيرة لصيانة وتحسين موقفنا مع المنظمين في الدول الأم (مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وسويسرا) ،وذلك تكملة لمذكرات التفاهم لتسهيل التعاون التنظيمي . كما يجب علينا أن نستجيب لاستراتيجية سلطة مركز دبي المالي العالمي المنقحة ، والتي سوف تتطلب منا تطوير علاقات أوثق مع المنظمين في الولايات القضائية الأخرى التي قد يكون لها وجود متزايد في مركز دبي المالي العالمي (مثل الهند والصين وتركيا) . وسوف نشارك بنشاط في الكليات الرقابية ذات الصلة ، وربما نمثل على نحو أكثر المنظم القائد نظرا للدور المتنامي للمركز كمركز لعمليات الشرق الأوسط.

الهدف الاستراتيجي الرابع: التوقع

نحن بحاجة للمضي قدما في فكرنا عن التنظيم حيثما كان ذلك ممكنا ، يجب أن نتوقع المشاكل في الهيئات الخاضعة للتنظيم ، وعندما تأتي المشاكل إلى علمنا ينبغي أن نتصدي لها بسرعة. ونقترح تطوير قدراتنا في مراقبة السوق ، والتي في هذا السياق تشير إلى استخدام معلومات عن السوق للكشف عن تشددات محتملة في صناعة الخدمات المالية التي ننظمها. نحن بحاجة إلى بناء قدرة على رصد وتحديد منتجات وهياكل جديدة قد تؤثر على السوق لدينا والنظر في الرقابة التنظيمية المناسبة. وسنحتاج أيضا لتقييم الآثار المترتبة على نظامنا التنظيمي من أثر التطورات التكنولوجيا للبورصات. يجب علينا أن نواصل قيادة الفكر في تحديد وتحليل القضايا التنظيمية الممكنة في المستقبل ، ويجب أيضا أن نحدد كيف يمكن أن يوفر التنظيم الدعم المناسب إلى الاستراتيجية الجديدة لسلطة مركز دبي المالي العالمي.

1. **سنعمل على تحسين قدرتنا الرقابية الإشرافية.** لتعزيز ورصد وتحليل الشركات التي نشرف عليها، سيتم تصميم وتطوير مجموعة من تقارير نظم المعلومات الإدارية على أساس منتظم. إن استخدام مقاييس الصناعة على مستوى واسع سيكون ذا فائدة خاصة في تحديد الشركات التي تبرز عن "المعدل" من حيث المخاطر التنظيمية. وثمة عنصر آخر ، يتعلق أيضا بالهدف الاستراتيجي حول "الجودة" و هو تطوير المهارات اللازمة لفهم المخاطر والاستجابة لها و التي تشكلها المنتجات المالية والخدمات المبتكرة. وتهدف التحسينات على وضعنا الداخلي لنظم إدارة المعرفة إلى دعم تحديد الوقت المناسب لمثل هذه المنتجات والخدمات وتبادل هذه المعلومات بين الموظفين المعنيين.

2. **سنواصل سعينا للفكر القيادي.** سنوصل فكرنا محليا ودوليا بشأن التطورات التنظيمية الفعلية والمتوقعة ، مع التركيز بصفة خاصة على تنظيم الصناديق والتمويل الإسلامي وحوكمة الشركات ومراجعة الحسابات وما إلى ذلك . وعلاوة على ذلك ، سنستمر في السعي لتعزيز الفكر بشأن استضافة المتطلبات والترتيبات التنظيمية الرئيسية.

التمويل الإسلامي

االتمويل الإسلامي هو مجال هام للتطوير في مركز دبي المالي العالمي. حيث يهدف مركز دبي المالي العالمي ليصبح ذا قاعدة عريضة، ومركز مالي عالمي في نهاية المطاف، بدلا من الدور المتخصص. ومع ذلك سيكون التمويل الإسلامي مهم للمركز، وذلك جزئيا بسبب احتياجات المنطقة التي يخدمها، وجزئيا بسبب قدرته على إعطاء المركز ميزة قوية تميزه عن المراكز الدولية الأخرى. سيقوم تطور المركز على خلفية الاهتمام المتزايد في قطاع التمويل الإسلامي من قبل الشركات التقليدية الموجودة في المركز . و يكون هذا هو الرد الطبيعي على نمو المركز كخيار سائد ، حيث ترغب العديد من هذه الشركات أن تكون قادرة على خدمة مجموعة كاملة من العملاء. علما أن ذلك قد يؤدي إلى بعض التوترات بين هذه الشركات والمؤسسات الإسلامية التي أنشئت بشكل كامل.

ستؤثر بنية المعايير الجديدة على التمويل الإسلامي. الضغط المتزايد على معايير عالمية موحدة يترك مجالا أقل للمتغيرات المحلية ويخلق ضغطا إما على معايير التمويل الإسلامي المعترف بها في البنية برئاسة مجلس الاستقرار المالي ، أو لإستيعاب المعايير التقليدية. وفي الوقت نفسه، يؤدي نمو قطاع التمويل الإسلامي إلى تزايد في جلب انتباه واضعي المعايير التقليدية. وهذا بدوره يفرض تحديات على واضعي المعايير الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومؤسسات المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية.

تزيد هذه الاتجاهات والشكوك من حاجة سلطة دبي للخدمات المالية للمراقبة والمساهمة في أنشطة المعايير، أينما تحدث.

كما تتفاعل تلك الاتجاهات والشكوك مع استراتيجية سلطة مركز دبي المالي العالمي نحو التمويل الإسلامي. هذا ومن المرجح أن تستند في جزء منها على تشجيع الشركات القائمة على تطوير أو نقل أنشطتها المالية الإسلامية إلى هنا.وتستند الاستراتيجية جزئيا على جلب الشركات الجديدة مع عرض عمل مماثل للتمويل التقليدي ، الذي يعتمد إلى حد كبير على جاذبية دبي كمركز يستقطب هذه الشركات . قد يكون العرض الثاني أكثر جاذبية للشركات التي لا تملك قاعدة فعلية في منطقة الخليج. الاثنين معا يشيرا إلى تحرك الأعمال نحو مزيد من الفروع (سواء التابعة أو النوافذ) من الشركات التقليدية إلى حد كبير. في مثل هذه الحالة، سيكون نهج تنظيم الشريعة الإسلامية لدينا مصدر للقوة بسبب قدرته على استيعاب الشركات التي لديها أسلوب مختلف في أسواقها المحلية، مثل التوافق التنظيمي بين الشركات التقليدية والإسلامية التي تواجه مخاطر مماثلة. ونحن نعتزم الاستفادة من الخبرات في الصناعة لتحديد استراتيجيتنا التنظيمية.

التقدم وفقا لخطة العمل

التقدم وفقا لخطة العمل

تصدر سلطة دبي للخدمات المالية تقريرا سنويا ، تبرز فيه أنشطة وإنجازات السلطة التي تحققت خلال العام الماضي. التقرير السنوي في جوهره يعتبر تقريرا مرحليا عن خطة العمل.

بالإضافة إلى التقرير السنوي ، تصدر السلطة نشرة إخبارية بعنوان "إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية" (مرتين في السنة) يوفر هذا المنشور تقارير عن أنشطة و إنجازات السلطة.

كما تنشر السلطة باستمرار التحديثات والنشرات الإعلامية على موقعها على الانترنت.

نسخة من جميع المنشورات متاحة على **www.dfsa.ae**

الإستفسارات العامة : info@dfsa.ae

الموقع الالكتروني : www.dfsa.ae

هاتف : 1500 362 4 (0) 971+